ولقد عكس التغير في سعر صرف العملة الاسرائيلية (الشيكل) الاختلاف بين الاسعار المحلية والاسعار الخارجية. وتبعاً لذلك، فان التزايد الحاد في التضخم المحلي، في العامين ١٩٧٩ و ١٩٨٠، كان مصحوباً بتزايد مطرد في معدل تدهور العملة الاسرائيلية، الذي بلغ حوالى ٢٠ بالمئة بالنسبة الى الدولار في الاربعة عشر شهراً التالية لتعديل سعر الصرف في تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٧؛ وزاد التدهور الى ٤٦ بالمئة في العام ١٩٧٩؛ ثم ٥٣ بالمئة العام ١٩٨٠[٢٧]. واستمر مسلسل تخفيض العملة. ففي آب (أغسطس) ١٩٨٣، أعلنت حكومة مناحيم بيغن عن خفض سعر العملة بمقدار ٧,٣ بالمئة. ومع بداية عهد حكومة اسحق شامير، تمّ تخفيض سعر العملة بمقدار ٢٣ بالمئة في تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٨٣، وأصبح الدولار يساوي ٨٠ شيكلاً بعد ان كان يساوي ٥٣ شيكلاً قبل ذلك بحوالى شهرين. بالاضافة الى ذلك، قامت الحكومة بخفض اعتمادات دعم الغذاء والوقود.

كما أقدمت حكومة شامير على زيادة أسعار السلع الاساسية بنسب تتراوح بين ١٥ و ١٨ بالمئة؛ وكذلك زيادة اسعار الوقود بنسبة ١٥ بالمئة، والكهرباء بنسبة ٢٨ بالمئة؛ وتم اقرار استقطاعات في ميزانية ١٩٨٤/١٩٨٥ تبلغ ٧٠ مليار شيكل، على اساس ان يستقطع ٢٥ مليار شيكل من ميزانية وزارة الدفاع و٤٥ مليار شيكل من باقي الوزارات؛ كما خفضت العلاوات السنوية التي يحصل عليها أصحاب الرواتب بنسبة ٥٠ بالمئة. وعلى الرغم من ذلك، فلقد استمر معدل التضخم في الزيادة حتى وصل الى ١٩٠ بالمئة في بداية العام ١٩٨٤، وهو ما يعد أعلى معدل للتضخم في العالم. كما استمر تراكم العجز في ميزان المدفوعات، حيث ارتفع من ٤,١ مليارات دولار العام ١٩٨١، الى ٤,٧ مليارات دولار العام ١٩٨٢، ثم وصل الى ٥,٥ مليارات دولار العام ١٩٨٣.

ونتيجة لما يعانية الاقتصاد الاسرائيلي من مشكلات مزمنة، حاول وزير المالية، يورام أريدور، وضع خطة ترمي الى ربط صرف الشيكل بسعر صرف الدولار؛ ولكنه، في مواجهة الانتقادات العنيفة لهذه الخطة، اضطر الى الاستقالة، وتعرضت حكومة شامير لثلاثة اقتراحات بسحب الثقة منها في كانون الثاني (ينايير) ١٩٨٤، بسبب فشلها في معالجة الازمات الاقتصادية. وعلى الرغم من استطاعتها الفوز بثقة الكنيست بأغلبية ضئيلة، الاّ انها كانت استنفدت كل فرصها في التغلب على ما يعانية الاقتصاد من أزمات، وذلك بحكم طبيعة الاطراف المكونة لهذا التكتل، وتعارض أهدافها، وبحكم طبيعة الاقتصاد الاسرائيلي ذاته.

حكومة الوحدة الوطنية

اسفرت الانتخابات العامة التي اجريت في تموز (يوليو) ١٩٨٤ للكنيست الحادي عشر عن حصول التجمع العمالي (المعراخ) على ٤٤ مقعداً مقابل ٤١ مقعداً لليكود، وحصول الاحزاب الاخرى، وعددها ١٣ حزباً، على ٣٥ مقعداً. وقد أدت هذه النتيجة الى عدم تمكن أي من الكتلتين الكبيرين من تشكيل الحكومة بمفرده.

وبعد مفاوضات شاقة، اتفقا على تشكيل ما سمي بحكومة الوحدة الوطنية، التي تناوب رئاستها كل من شمعون بيرس واسحق شامير. وكان الهدف الرئيس لهذه الحكومة هو مواجهة الازمة الاقتصادية الخانقة التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي.

ولقد أقدمت هذه الحكومة على اتخاذ اجراءات عدة سميت بـ «الرزمة الشاملة»، الاولى والثانية والثالثة، بهدف تخفيض المرتبات والاجور وتجميد الاسعار للسيطرة على التضخم الجامح.